ADDLESHAW GODDARD
آدِلشو جودارد

MORE IMAGINATION MORE IMPACT

نظرة عامة على العملات والأصول الافتراضية في سلطنة عمان

في السنوات الأخيرة، أدى الارتفاع العالمي في شعبية العملات والأصول الافتراضية إلى دفع الدول حول العالم لتقييم وتكييف أطرها التنظيمية لاستيعاب أو تنظيم هذه العملات والأصول الرقمية الافتراضية. لقد اتخذت سلطنة عمان خطوات حذرة نحو فهم ودمج العملات والأصول الافتراضية ضمن أنظمتها القانونية والمالية. يوفر هذا المقال نظرة عامة على الموقف الحالي لعمان تجاه العملات الافتراضية، والإطار التنظيمي للأصول الافتراضية، والخطط المستقبلية للسلطات العمانية بشأن تنظيم الأصول الافتراضية.

موقف البنك المركزي العماني من العملات الافتراضية

كان البنك المركزي العماني واضحًا تمامًا بشأن موقفه من العملات الافتراضية. في إشعار تحذيري صدر في عام 2020، أعلن البنك صراحةً أنه لا يعترف بالعملات الافتراضية كعملة قانونية. علاوة على ذلك، أبرز البنك أنه لم يصدر أي تراخيص أو تصريحات لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يعني هذا أن إنشاء، أو تداول، أو استخدام العملات الافتراضية ليس مضمونًا من قبل البنك المركزي العماني ولا يحميه القانون المصرفي العماني كعملة قانونية. أكد البنك على المخاطر المرتبطة بالعملات الافتراضية، بما في ذلك المخاطر المالية، والتشغيلية، والقانونية، وحماية العملاء، والمخاطر المتعلقة بالأمان. وقد حذر المواطنين والمقيمين من إمكانية الخسارة الدائمة للاستثمار بسبب التقلب العالي في قيمتها أو أن يصبحوا ضحايا للاحتيال، مشيرًا إلى أن أي شخص يتعامل في مثل هذه العملات الافتراضية سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة.

وبناءً على ذلك، هناك طلب كبير في عُمان على الأعمال التي تتضمن العملات الافتراضية، ونتيجة لذلك شهدنا ظهور العديد من الأعمال التجارية العمانية المتعلقة بالعملات الافتراضية دون أن يتم معاقبتها من قبل الجهات الحكومية. وبالتالي، سيكون من الضروري وجود إطار قانوني لتنظيم هذا المجال بسبب تزايد الإقبال عليه.

الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية

على الرغم من الموقف الحذر للبنك المركزي العماني فيما يتعلق بالعملات الافتراضية، كان هناك تطور كبير في المشهد التنظيمي للأصول الافتراضية في عمان، حيث أصدرت هيئة الخدمات المالية القرار رقم خ/ ٣٥ / ٢٠٢٣ ، والذي يوفر تعليمات بشأن تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتطلب هذا القرار من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التسجيل لدى الهيئة والامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال.

نص قرار هيئة الخدمات المالية أن كلاً من الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين الذين لديهم مكان عمل في عمان ويقدمون أو يجرون خدمات في البلاد يحتاجون إلى التسجيل كمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. تشمل الأنشطة المسموح بها لمقدمي الخدمات المسجلين التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية، التبادل بين شكل واحد أو أكثر من الأصول الافتراضية، تحويل الأصول الافتراضية من حساب إلى آخر، حفظ أو إدارة الأصول الافتراضية، والمشاركة في تقديم الخدمات المالية ذات الصلة بإصدار أو عرض أصول افتراضية.

يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الراغبين في التسجيل اتباع الإجراء الموضح في المادة 6 من قرار هيئة الخدمات المالية. كما أنه يتعين على هيئة الخدمات المالية إصدار قرار بشأن الطلب خلال شهر واحد من تقديم طلب كامل. بمجرد الموافقة، يتم إدخال مقدمي الخدمات في سجل ويُمنحون شهادة معتمدة. ومع ذلك، هناك قيود، مثل حظر الأصول الافتراضية التي تخفي هوية المنشئ أو طبيعة المعاملة، ويحتفظ البنك المركزي العماني باختصاص الإشراف على المدفوعات، بما في ذلك القيم المخزنة.

الخطط المستقبلية لتنظيم العملات الافتراضية

تطلعًا إلى المستقبل، أعلنت هيئة الخدمات المالية عن نيتها في وضع إطار تنظيمي للأصول الافتراضية. يهدف هذا الإطار المقترح إلى توفير بيئة تنظيمية شاملة للأصول الافتراضية، بما في ذلك تنظيم جديد لجميع أنشطة الأصول الافتراضية، وإطار ترخيص، وإطار إشرافي لتقييم والتخفيف من المخاطر المستمرة. تشير هذه المبادرة إلى التزام عمان بتبني إمكانات الأصول الرقمية مع ضمان حماية واستقرار نظامها المالي.

في الختام، بينما تتبنى عمان نهجًا حذرًا تجاه العملات الافتراضية، مع التعرف على المخاطر الكامنة، فإنها تتخذ أيضًا خطوات هامة وجادة لإنشاء إطار تنظيمي للأصول الافتراضية. يعكس هذا النهج المتوازن اعتراف عمان بأهمية التكيف مع التقدم التكنولوجي مع ضمان سلامة وأمان نظامها المالي.